البرفسورة بيريجيت مانكوف *: المعركة من أجل أوراسيا ** : من العولمة إلى الجغرافيا السياسية

تقديم وترجمة من اللغة الألمانية: فادية فضّة وحامد فضل الله
مراجعة وتحرير: د. بارق شُبَّر

مدخل:

تم اختيارنا لهذا البحث القيّم والهام وترجمته الى العربية لاطلاع الرأي العام في العالم العربي على بعض الجوانب المخفية من قبل الاعلام الغربي من حوارات اكاديمية في المانيا حول الحرب الدائرة في أوكرانيا وعلاقتها بأزمة الطاقة في اوروبا من جانب وتداعياتها على النظام العالمي الجديد من جانب اخر. البحث يُظهر لنا بوضوح ان هذه الحرب تعكس البداية لصراعات وازمات قادمة وأن ليس أزمة المناخ وحدها، وانما النزاعات حول القوّة الإقليمية والوصول إلى المواد الخام، ستشتد بشكلٍ كبيرٍ في المستقبل أيضاً. تُدرك وتُشير أستاذة العلوم السياسة في جامعة الاقتصاد والقانون في برلين "بيرجيت مانكوبف" بعودة سياسات القوة الجيوسياسية الكلاسيكية، خاصّة في المنطقة الأوروبيّة الآسيوية.
(المترجم)

المقدمة:

في بداية شهر آب/أغسطس من هذه السنة، نشرت المجلة العلمية الشهيرة PNAS [1]، رسالة من علماء المناخ الأكثر تأثيراً في العالم وموجهة الى الرأي العام الدولي. الرسالة جاءت على شكل يحث يسلّط الضوء على ما يمكن وصفه "حربنا على الكوكب". تحت عنوان "نهاية اللعبة المناخيّة"[2]، يدعو العلماء إلى إلقاء نظرة على "أسوأ السيناريوهات" الناتجة عن ارتفاع درجة حرارة مناخ الأرض من 2.1 إلى 3.9 درجة مئوية بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين. هذا هو واقع الطريق الذي نسير فيه. من الواضح أنّ مدى تعقيد التفاعلات في النماذج المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ (**IPCC**) قد تمّ التقليل من شأنها بشكل أساسي. لكنه كان يتماشى مع منطق مفاوضات باريس المناخيّة في عام 2015، للتركيز على ارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية بمقدار 1.5 درجة فقط مقارنة

[1] The Proceedings of the National Academy of Sciences (PNAS), a peer reviewed journal of the National Academy of Sciences (NAS), is an authoritative source of high-impact, original research that broadly spans the biological, physical, and social sciences. The journal is global in scope and submission is open to all researchers worldwide.
[2] Luk Kempu. a., Climate Endgame -Exploring catastrophic climate change scenarios, www. pnas. org, 1.8.2022.

بمستوى ما قبل العصر الصناعي - ولكن دون افتراض إمكانية حدوث تطور أكثر خطورة. لقد لعب مجتمع أبحاث المناخ، الذي يتفادى فقدان مصداقيته بأنه جهة "مثير للقلق"، دوراً في التخفيف من حدّة الافتراضات حول كارثة بيئية وشيكة. لا ينتظر من صانعي القرار السياسي، الذين يعتبرون نظام الرأسمالية الصناعية القائم على الطاقة الأحفورية مقدساً، سوى أن يتحدثوا بلطف ويتوقعوا حسابات لطيفة. لكن المنظمات غير الحكوميّة شاركت أيضاً في لعبة خداع الذات الخطيرة - في الغالب بسبب الاقتناع بأنّ القرارات السياسية يجب أن "تبدو جذابة" حتى يكون لها على الأقل فرصة ضئيلة للتنفيذ.

لقد أصبح الحديث السياسي المدعوم من الفريق العلمي الدولي المعني بالمناخ عن تغير مناخيّ تدريجي، يمكن التحكم فيه بالوسائل التقليدية غير مقنع في ظل الكوارث المناخية التي نشهدها بالفعل في العديد من الأماكن وتزايد الصعوبات الوجودية. كما يجب توقع زيادة الصراعات العنيفة داخل البلدان وفيما بينها. في المستقبل القريب، كما تنص دراسة باحثي المناخ، يمكن افتراض "الفشل المتزامن"، والذي يمكن أن يؤثر على البلدان والأنظمة على مستوى العالم - يمكن مقارنته بديناميكية الدومينو التي أطلقت على الأزمة المالية العالمية لعام 2008/2007. ولكن في حالة الوصول إلى عتبة معينة من الفوضى! - وهو ما يعني في اللغة اليومية الانفلات الفوضوي، ولكن بلغة العلوم الطبيعية بالمقام الأول الفشل وعدم القدرة على التنبؤ بالتطورات المستقبلية – فمن المتوقع ان يهدد انهيار التوازن بين الأنظمة البيئية والاجتماعية، وسائل وطرق التعامل المدني المتحضر بين البشر ، حتى قبل أن تنهار حضارتهم المدنية بشكل تام.

عودة المواجهات الجيوسياسية

ومع ذلك، لا توجد في أوروبا ولا في مناطق أخرى من العالم أيّة ردود فعل على هذه التطورات بإجراءات سياسية يمكن أن تتجنب أسوأ الحالات. نشهد بدلاً من ذلك زيادة في المواجهات الجيوسياسية، وإن كانت بأدوات مختلفة عمّا كانت عليه في بداية القرن العشرين، مع فاعلين أخرين، وقبل كلّ شيء، في ظلّ ظروف "ذروة انتاج واستهلاك كل شيء" (Peak Everything) التي لم تكن موجودة في ذلك الوقت.[3]

خلال الثلاثين عاماً الماضية، تم تسريع ديناميكية النمو غير الطبيعية ، والتي كانت قد بدأت فعلياً بالرأسمالية الصناعية قبل حوالي 250 عاماً مرة أخرى بوتيرة عالية وعلى نطاق عالمي واسع بواسطة الاقتصاد الجغرافي (Geoökonomie). ,وهذا يعني ان الأمر كان دائماً يتعلق بفتح الأسواق وحصص السوق وربطها والسيطرة عليها. حدث هذا في المقام الأول، وإن لم يكن حصرياً، من خلال استخدام القوة الناعمة: من خلال التوسع غير الرسمي للسلطة عبر وضع المعايير والقواعد - مثل المعايير الفنية، ولكن أيضاً في معايير حقوق الإنسان - أو من خلال السيطرة غير المباشرة على قواعد نظام التجارة العالمي. وعلى نفس القدر من الأهمية كان التأثير الذي تمارسه الدول الصناعية الغربية من خلال المنظمات الدولية وعدد كبير من المجموعات غير الرسمية، بما في ذلك

[3] Richard Heinberg, Peak Everything, Gabriola Island 2020.

مجتمعات الأعمال والمنظمات غير الحكومية. هذه هي الطريقة التي يجب أن يتم بها تنفيذ أهداف المنافسة الجغرافية الاقتصادية: إنشاء شبه احتكارات؛ ممارسة السلطة خارج أراضي الدول القومية الفردية؛ السيطرة على البنى التحتيّة ذات الأهمية النظاميّة؛ ولكن قبل كلّ شيء الوصول المميز إلى الموارد من أي نوع.

ثمة متابعة لهذه الأهداف بشكلٍ متزايدٍ بوسائل الجغرافيا السياسية. لا يتعلق هذا بأيّ حالٍ من الأحوال بمواجهة تاريخية بين "الغرب الحرّ" و "روسيا الرجعية" أو الدفاع العالمي عن "سياسة خارجية قائمة على معايير - وهميّة - ضدّ حكام استبداديين من جميع الأطياف.

إنّ الربط الحالي للأراضي من خلال سياسات القوّة يتعلق مرّة أخرى بالسيطرة على المساحات الجغرافية من خلال التوسع في الفضاء السيادي للدول الأخرى - في الجوّ والبرّ والبحر - بهدف تعظيم القوّة الاقتصادية والعسكرية. إن الوسائل المستخدمة هي نفسها إلى حدّ ما كما كانت من قبل تحت راية العولمة، مثل وضع المعايير من خلال أدوات السياسة المالية والإنمائية أو تمويل وتخطيط وبناء البنى التحتية في المنطقة السيادية للدول الأخرى. ومع ذلك، يتم استخدام أدوات أقل "لينة" أيضاً في الجغرافيا السياسية الجديدة: تغيير النظام الذي يتمّ التحكم فيه من منطقة غير تابعة للدولة من خلال دعم مجموعات سكانية مختارة؛ تمويل الانتفاضات، أو مؤخراً، استخدام الطائرات بدون طيار لقتل الممثلين غير المرغوب فيهم لقوة أجنبية من بعيد. كما لا يتم بالطبع، ازدراء أدوات الجغرافيا السياسية المعروفة: احتلال الأراضي والسيطرة عليها والدفاع عنها في حروب بالوكالة والتدخل العسكري مع أو بدون إعلان الحرب.

يصعب تضييق نطاق الأهداف الشاملة للمواجهة الجيوسياسية، لأنّ عدداً كبيراً من المخاوف غالباً ما يتم دمجها. ومع ذلك، في معظم الحالات، يتعلّق الأمر بالحفاظ على الأمن القومي وإرساء التفوق العسكري و/أو منح المستثمرين إمكانية الوصول إلى الموارد الاستراتيجية. ومع ذلك، فمنذ العصر الرقمي، فإنّ أيّ تقنيةٍ جديدةٍ يمكن استخدامها لأغراض مدنيّة لها أصولها في التطبيقات العسكرية أو يمكن استخدامها من أجلها، بما في ذلك الهدف الجيوسياسي المتمثل في الحفاظ على الأمن القومي وإرساء التفوق العسكري وضرورة إنشاء "السيادة التكنولوجية" والدفاع عنها. هذه هي الطريقة التي يراها اليوم اللاعبان الكبيران في المواجهة الجيوسياسية، الولايات المتحدة والصين، وهذه هي الطريقة التي يراها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وكممثل للاتحاد الأوروبي. ولكن في أي مناطق جغرافية تتركز الصراعات الجيوسياسية الحالية؟ قد يعتقد أي شخص يقرأ الصحف اليومية أن الأمر يتعلق أساساً بالحدود الشرقية لحلف الناتو. لكن الجغرافيا السياسية الجديدة لا تتعلق بأوكرانيا، حتى لو كانت من خلال موقعها الجغرافي حالة عازلة قوية بين كتلتين من القوى، مع معادن مرغوبة، وموارد زراعية ومعدنية. لكن حرب أوكرانيا بلا شكّ جزء من الصراع من أجل "نظام عالمي جديد" - بين الولايات المتحدة، الدولة المهيمنة القديمة المريضة، والصين، القوّة المهيمنة الجديدة التي تناضل من أجل الهيمنة على العالم. وقبل وقت طويل من انتهائها، أحدثت هذه

الحرب تغييراً في اللعبة من حيث دور الاتحاد الأوروبي في لعب القوة الجيوسياسية للولايات المتحدة.

في الحرب من أجل "جزيرة العالم الكبيرة"

لا تزال الصراعات الجيوسياسية تدور حول نفس المنطقة كما كانت في بداية القرن العشرين. في ذلك الوقت، وصف الجغرافي البريطاني هالفورد ماكيندر (Halford Mackinder) الكتلة البريّة الشاسعة لمنطقة أوراسيا، بما في ذلك إفريقيا، بأنّها "جزيرة العالم" الكبيرة، التي تضمّ ثلاث قارّات متقاربة وتمثل "قلب" العالم. تحتوي اليوم على آخر الموارد الرئيسية وآخر الاحتياطيات المفترضة من المواد الخام الأحفورية - وإلى حدّ بعيد أكبر كمية من المعادن والفلزات (المركبات الصلبة) المطلوبة لجميع تقنيات الرقمنة المدنية والعسكرية، ولكن أيضاً لتوليد الطاقة من مصادر مُتجددة و التنقل الإلكتروني، للصناعة الكيميائية وصناعة الطيران، وكذلك للمعدات الطبية للمجتمعات الصناعية الحديثة.

لقد تمّ كما هو معروف، تطوير هذه الكتلة الأرضيّة الأوروبيّة الآسيوية الضخمة لعقد من الزمن من قبل جهة فاعلة تتمتع بقوة ماليّة وتكنولوجية هائلة: من خلال مبادرة الحزام والطريق، تريد الصين بناء شبكة ثلاثية القارات، من السكك الحديدية وخطوط أنابيب النفط والغاز والبنية التحتية الصناعية - بما في ذلك وقبل كلّ شيء محطات الطاقة والموانئ وشبكات الكهرباء – أنشاء "أكبر سوق بإمكانيات لا مثيل لها"، وفقاً لما قاله الرئيس شي جين بينغ في خطاب ألقاه عام 2013 في جامعة نزاربايف في كازاخستان. وفي الوقت نفسه، تؤمن الصين الوصول إلى العديد من رواسب المواد الخام "الاستراتيجية" عبر شركاتها المملوكة للدولة. وفي الوقت نفسه، يمكن لوصلات الطرق والسكك الحديدية عبر القارة الأوروبية الآسيوية، بمجرد اكتمالها، نقل البضائع بين الشرق والغرب، أسرع بكثير من حركة السفن ، ولكن أيضاً من إفريقيا إلى أوروبا وآسيا. بالإضافة إلى ذلك، ستكون طرق النقل هذه أقل تعرضاً من الممرات المائية المستخدمة حتى الآن لمخاطر الحصار من قبل الولايات المتحدة وحلفائها. لأن الصين، على عكس القوى الإمبريالية القديمة لأوروبا والولايات المتحدة، لم تعامل القارة الأفريقية على أنها مكان "عرضي جانبي"، يمكن للجمهورية الشعبية أن تحقق ما حاولته جميع القوى المهيمنة في العالم لمدة 500 عام: السيطرة على كتلة الأرض ثلاثية القارات، التي يعيش عليها 70 في المائة من سكان العالم.

ومع ذلك، تظل أوراسيا أيضاً ذات أهمية أساسية بالنسبة للأوروبيين، خاصة فيما يتعلق بأمن الطاقة لديهم. لكن هذه هي المنطقة أيضاً، التي كتب فيها زبيغنيو بريجنسكي (Zbigniew Brzezinski)، وهو مستشار مؤثر للإدارات الأمريكية من رونالد ريغان إلى باراك أوباما، أن من يحكم هذه المساحة الشاسعة من الأرض يحكم العالم أيضاً. لذلك كانت منذ أوائل التسعينيات، عقيدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة هي أنه لا ينبغي لأي قوة أن تكتسب القدرة على طرد الولايات المتحدة (البعيدة عن القارة!) خارج أوراسيا. هذا هو الغرض من نشر حوالي 750 قاعدة عسكرية أمريكية في 80 دولة، أقامت "حلقة حديدية حول أوراسيا" وتشمل اليوم "المنطقة

المحورية" الموسعة لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ. توضح استراتيجية الأمن القومي الأمريكية، التي نُشرت في عام 2017 تحت عنوان "منافسة القوى العظمى"، هذا الأمر بوضوح لا لبس فيه. وعليه، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في "منافسة لا هوادة فيها مع روسيا والصين"؛ مما يجبرهم على تطوير جميع الإمكانات الاقتصادية والتكنولوجية بشكل كامل من أجل التمكن من وقف سعي الصين للسيطرة على العالم في منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

نظراً لأن توافر مصادر الطاقة يلعب دوراً رئيسياً، يُنظر إلى الصين على أنّها الخصم الرئيسي، لكن روسيا مستهدفة أيضاً كمورد للطاقة. من وجهة النظر هذه، تعمل أوروبا من ناحية كجسر عسكري إلى أوراسيا، باعتبارها "قوّة عظمى طبيعية" يجب أن تفي بالتزاماتها من التحالف التقليدي والنووي، أي في المستقبل يجب أن تكون قادرة على شنّ الحرب بنفسها، ويجب ألاّ - مثل ألمانيا على وجه الخصوص - "تعيش على شحم بطولة العالم بالتصدير" من ناحية أخرى، يُنظر إلى الاتحاد الأوروبي أيضاً على أنّه سوق كبيرة يمكن غزوها من قبل الشركات (التقنية) الأمريكية أو الصينية.

الجوانب الجديدة للجغرافيا السياسية الحالية

كان مشروع العولمة في التسعينيات من القرن الماضي يدور أيضاً حول غزو السوق والسيطرة عليه وكذلك حول نهب جميع الموارد النشطة وغير النشطة بعيداً عن المراكز الصناعية القديمة. ومع ذلك، فإن اليوم للجغرافيا السياسية، بعض الجوانب الجديدة: أولاً، يظلّ الوقود الأحفوري "شريان الحياة للرأسمالية" على الرغم من كلّ "الوعود الخضراء". لأنّه فقط من خلال استخراجه القاسي، وتركيزه ونقله المحتمل عبر مسافات طويلة، وكذلك بفضل التخزين السهل نسبياً للطاقة الأحفورية كثيفة الطاقة، يمكن الاستمرار في بنائه على تلك "الأشكال السحريّة" التي جعلت النمو الاقتصادي غير الطبيعي تاريخياً ممكناً خلال الـ 250 سنة الماضية - جعلت من الممكن الزيادة في إنتاج الطاقة لكلّ هكتار من الأرض على كوكب ذي مساحة محدودة.

ثانياً تجاوز استغلال معظم احتياطيات النفط والغاز في العالم مستويات إنتاجها القصوى (الذروة) منذ وقتٍ طويلٍ. فقط، في ما يسمى "الدول المارقة" مثل إيران وفنزويلا وروسيا لم يحدث هذا بعد. ومع كلّ النفط المكتشف حديثا. وحقول الغاز أخذ ما يسمى بمعامل الحصاد (Erntefaktor) في الانخفاض بشكل مطرد منذ عام 2006؛ في عام 2019، مقابل كلّ برميل نفط جديد يتم اكتشافه، كانت هناك حاجة إلى خمسة براميل لتطويره. ومع ذلك، مع استمرار ارتفاع الطلب، أصبح من المربح إنتاج نفط غير تقليدي من أعماق البحار أو من رمال القطران، وكذلك من الغاز الناتج عن الطريقة المعقدة تقنياً والمدمّرة للغاية من الناحية البيئية المتمثلة في تفجير الصخور من خلال "التكسير الأفقي". (Horizontal Fracking)

بسبب طفرة التكسير أو التصديع المائي[4]، أصبحت الولايات المتحدة بحكم الواقع مكتفية ذاتيا من الغاز؛ ومنذ وقت طويل يحاولون جني فوائد جيوسياسية منه. لقد مارس الرئيس دونالد ترامب بالفعل ضغوطًا على الحلفاء الأوروبيين بفرض رسوم جمركية عقابيّة بسبب وارداتهم من النفط والغاز من روسيا. لكن خليفته جو بايدن فقط كان قادراً على أن يعلن للصحافة في 2 فبراير 2022 - أي قبل غزو روسيا لأوكرانيا - أن الولايات المتحدة ستمنع تشغيل خطّ أنابيب نورد ستريم 2 من روسيا إلى ألمانيا. منذ ذلك الحين، لم يقف أي شيء في طريق توسيع البنية التحتية للغاز السائل على جانبي المحيط الأطلسي - وتم تأمين أسواق مبيعات غاز التكسير(التصديع) الأمريكي الباهظ الثمن في أوروبا لعقود. تشير التقديرات إلى أن أوروبا ستشتري 170 مليار متر مكعب من الولايات المتحدة في عام 2030 بدلاً من 20 مليار متر مكعب السابقة؛ من شأنه أن يكون أكثر بكثير من 157 مليار التي أتت من روسيا حتى الآن.

ثالثاً، من المتوقع حدوث العديد من تأثيرات تسجيل الدخول المرتبطة ببناء وصيانة البنى التحتية للوقود الأحفوري: تعمل خطوط الأنابيب على توسيع نطاق سلطة الدولة ونفوذها وربطها، مما يسمح للحكومة (الحكومات) والاقتصاد (الاقتصاديات) في أحد طرفيها بممارسة السيطرة على نظرائهم في الطرف الآخر. من ناحية أخرى، تمثل خطوط الأنابيب استثمارات عالية المخاطر ومكلفة للغاية لا تؤتي ثمارها إلاّ من خلال العقود طويلة الأجل. من ناحية أخرى، فهي تضمن الوصول غير المباشر إلى مناطق الإنتاج خارج سيادتها وتمكن من التأثير على حجم إنتاج وأسعار النفط والغاز من خلال الضغط، أو الابتزاز، أو العقوبات أو التدخل العسكري. وما ينطبق على خطوط الأنابيب، تلعب بناء شبكات الكهرباء دوراً رئيسياً (في شكل معدل) أيضاً. إذا أرادت دول الاتحاد الأوروبي الآن تحرير نفسها من الاعتماد على إمدادات الطاقة الروسية، لكنّها ستغطي استهلاكها المرتفع للطاقة في المستقبل عن طريق استيراد الغاز السائل (خاصة) من الولايات المتحدة، فسيتم تبادل أقطاب التبعية فقط.

مع الاختلاف الجوهري بين الخيارين في آلية الولوج في البنى التحتية الأحفورية، رابعاً: يكون استبدال غاز خط الأنابيب من روسيا بغاز التصديع من الولايات المتحدة الأمريكية، ليس فقط قراراً لصالح البديل الأكثر ضرراً بيئياً للغاز الأحفوري، ولكن قبل كل شيء للمنتج الأكثر تكلفة على المدى الطويل. يشير هذا إلى بُعد غالباً ما يتم تجاهله في الجغرافيا السياسية الجديدة حول مصادر الطاقة: لا يتعلق الأمر أبداً بكميات الوقود الأحفوري التي تعتمد عليها الرأسمالية الصناعية الحديثة. يتعلق الأمر دائمًا وأيضاً بـ "النفط الورقي"، أي أسعار النفط والغاز التي يتم توليدها في بورصات العقود الآجلة الدولية من قبل التجار من القطاع الخاص للطلب المحتمل في الغد وحول العملة التي يتم تحرير فواتير بها. في هذا الصدد، فمن المحتمل أن يبشر عام 2022 بـ "نقطة تحول" - لزيادة أسعار الوقود

[4] - التصديع المائي أو الهيدرولي ويقال مجازاً عمليات التكسير أو عمليات التصديع (Fracking) تقنية حديثة تسمح باستخراج احتياطات من البترول والغاز كان من المستحيل الوصول إليها سابقاً، بوسائل ميكانيكية تستعمل سائل مضغوط يُحدث كسور في الطبقات الصخرية - أي شقّ الصخور بالمياه. ولأنّه توجد كسور طبيعية في باطن الأرض، تمتلئ تلك الفراغات باحتياطات يمكن الوصول إليها من خلال إحداث كسر جديد. ويختص بتفاصيل التصميم والتنفيذ أخصائيو الجيولوجيا واستخراج النفط (المترجم).

الأحفوري أيضاً، وبالتالي إلى استقرار الدولار، الذي تعرض للضرب في السنوات الأخيرة، كعملة يتم فيها تسوية ليس فقط "شريان حياة الرأسمالية" ولكن معظم السلع والخدمات التجارية في العالم أيضاً.

خامساً، يجب أن نتذكر أن مفاوضات المناخ في(**COP26**) في غلاسكو في شتاء عام 2021 والإعلان عن الصفقات الخضراء في أوروبا والولايات المتحدة يجب أن ترسل إشارة قوية للمستثمرين بأنّ التعامل مع الوقود الأحفوري لن يكون مجدياً على المدى الطويل. لذلك سيكون من الحكمة الاستثمار في مصادر الطاقة "الخضراء" والبنية التحتية المرتبطة بها في أسرع وقت ممكن. ولكن اليوم، بالتوازي مع العديد من القنابل المتفجرة الجديدة، يتم تصنيع قنابل كربونية عملاقة جديدة وهناك طلب متزايد عليها في أوروبا منذ بداية حرب أوكرانيا. هكذا وصف صحفيو الجارديان ما يقرب من 200 مشروع جديد للنفط والغاز يجري تطويرها حالياً؛ ستضيف هذه وحدها مليار طن آخر من ثاني أكسيد الكربون إلى 36.3 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون المنبعثة على مستوى العالم في عام 2021.

يبدو أنه منسي أيضاً، أن ممثلي الدول في مؤتمر المناخ العالمي في غلاسكو تعهدوا بعدم دعم أي مشاريع جديدة للفحم أو النفط أو الغاز بأموال عامة اعتباراً من عام 2023 فصاعداً. لكن في اجتماع مجموعة السبعة **G7** في تموز/يوليو من هذا العام، أوضح المستشار الألماني(رئيس الوزراء) أولاف شولتز أن الأموال العامة ستتدفق بالتأكيد من ألمانيا، على سبيل المثال إذا قامت السنغال - مع شركة بريتيش بتروليوم ومستثمرين آخرين - ببناء حقل غاز كبير على ساحلها في منتصف محمية طبيعية لإنتاج الغاز السائل وستعمل تدريجياً على توسيع طاقة محطات الغاز الطبيعي المضغوط لتصل إلى 10 مليارات متر مكعب. بالطبع، لا يتعلق هذا المشروع وغيره من المشاريع في إفريقيا أبداً بتوفير الطاقة لملايين الأفارقة الذين يفتقرون إلى الكهرباء لأبسط الأغراض مثل الطهي، ولكن دائماً يتعلق "بأمن الطاقة" للقوى خارج الحدود الإقليمية.

الصفقة الأوروبية الخضراء ستصبح ورقة مُهملة

لم تكد الحرب العدوانية الروسية في أوكرانيا والتحركات الجيوسياسية، التي لا تُعزى بأي حال من الأحوال إلى روسيا وحدها، حتى واجهتنا بالحاجة إلى الاكتفاء بطاقة أقل في الشتاء القادم، كانت جميع نقاط سياسة الطاقة تقريباً التي يجب أن تبدأ في صفقة خضراء أوروبية تم تفكيكها في لمح البصر. كانت الوعود التي قدمتها مفوضية الاتحاد الأوروبي "برنامج مناسب لـ 55" أكثر من مجرد "دخان شمعة" في عام 2021، إن لم تكن خداعاً كبيراً (للذات).[5] لكن الحرب المالية والاقتصادية، التي تريد دول الناتو بها أن تجعل روسيا تجثو على ركبتيها، تجعل الآن من الصفقة الخضراء "برنامجًا مزيفًا" حقيقياً.

[5] Birgit Mahnkopf, Nebelkerze Green New Deal, in: “Blätter“, 6/2021, S, 75-84, sowie Green Deal als Pfad ökologischer Transformation im Kapitalozän, in: Jahrbuch 2022 der Erich Fromm Gesellschaft (im Erscheinen).

يعد برنامج (**REPower**) للاتحاد الاوروبي الذي تمّ تمريره في آذار/مارس فضيحة بالفعل في سياسة الطاقة، حيث يسمح باحتراق الفحم بنسبة 5٪ أكثر في الاتحاد الأوروبي لمدة 5-10 سنوات - أو 100 تيراوات (**TWh**) ساعة سنوياً (لتحويل تيراوات الى ميجاوات: كل 1 تيراوات يساوي 1000000 ميجاوات. على سبيل المثال، 100 تيراوات يساوي 100 * 1000000 = 100000000 ميجاوات وهكذا.)، وهو ما يتوافق تقريباً مع استهلاك الطاقة في بلجيكا. ومع ذلك، لم يعد يتم شراء الفحم من روسيا، ولكن سوف يتم جلبه عن طريق السفن من مناطق بعيدة، من أستراليا أو جنوب إفريقيا أو كولومبيا. سيعني التوسع الموازي للطاقة النووية في المجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا وبلجيكا وفرنسا، أنه إذا كان هناك فائض في المعروض من الكهرباء في صيف عام 2030، فسيتعين التخلص من ملايين ميغاوات من الطاقة المتجددة من شبكة الطاقة الأوروبية - لأن محطات الطاقة النووية لا يمكن إيقاف تشغيلها في وقت قصير.

بطبيعة الحال، أدت "حرب الطاقة" التي بدأت مع الإغلاق الذي فرضته الولايات المتحدة على خط أنابيب نورد ستريم 2 إلى ارتفاع أسعار جميع أنواع الوقود الأحفوري، ومعها أسعار العديد من السلع الغذائية والصناعية التي تعتمد عليها. ومع ذلك، فإن هذا الارتباط يمكن أن يفاجئ فقط أولئك الذين لم يفكروا بعد في اعتماد الغذاء الرخيص على مصادر الطاقة الرخيصة. كما أنه ليس من المستغرب أن يتضاعف صافي الدخل لشركات الطاقة الكبرى في عام 2022 مقارنة بالعام السابق. يستخدم المساهمون في شل وبي بي وشركاه جزءاً كبيراً من "الأرباح المفاجئة" لتوزيعات الأرباح وإعادة شراء أسهمهم. ربما يعتمد هذا على افتراض أن الاستثمارات في البنية التحتية للوقود الأحفوري قد لا تكون مربحة على المدى الطويل أيضاً - إما نتيجة للركود العالمي أو لأنه لم يعد من الممكن تجاهل علامات انهيار الكوكب.

بطبيعة الحال، لا يزال غاز خطوط الأنابيب الروسي يتسرب من الأرض، وبما أن خطوط الأنابيب لا يمكن تحويلها في أي اتجاه آخر، يتم حرقها في الغالب، مما يتسبب في كميات كبيرة من الانبعاثات الضارة بالمناخ. تعمل في الوقت نفسه، الحكومة الفيدرالية على وجه الخصوص على زيادة الطلب على غاز التكسير الأكثر ضرراً بيئياً - بغض النظر عن مصدره وبغض النظر عن السعر. تحقيقا لهذه الغاية، يتم إجراء استثمارات ضخمة في البنية التحتية الجديدة لتسييل ونقل وإعادة تحويل الغاز المتصدع إلى غاز في خليج المكسيك لنقله للسواحل الأوروبية. ومع ذلك، فإن هذه الاستثمارات لن تؤتي ثمارها إلا إذا كانت البنى التحتية الجديدة للوقود الأحفوري ستظل مستخدمة في غضون 30 عاماً - أي في وقت أراد الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة أن يكون "محايداً مناخياً".

السيادة التكنولوجية والنضال من أجل المعادن و الفلزات (المركبات الصلبة)

يجب تحقيق أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي من خلال كهربة النقل والصناعة والإسكان. وهذا يتطلب توسعاً هائلاً في قدرة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة - وبالتالي توسيع شبكات الطاقة الوطنية والعابرة للوطنية والعابرة للقارات أيضاً. ومثل خطوط الأنابيب، تربط شبكات الكهرباء السيادية سياسياً، وتخلق تبعيات متبادلة أيضاً. شبكات الطاقة هي "بنى تحتية حيوية" أيضاً، ويجب

حمايتها من جميع التهديدات والتنازلات المحتملة، ليس أقلها مما يعرف الآن باسم "الحرب المختلطة أو الهجينة"[6]. ولكن على عكس خطوط أنابيب النفط والغاز، فإن القوة الجيوسياسية في شبكات الطاقة تنبع في المقام الأول من القدرة على وضع المعايير والقواعد التي يتم من خلالها تصميمها وربطها ببعضها البعض، ومن امتلاك التكنولوجيا التي يمكنها التحكم في تدفقات الكهرباء.[7]

بالطبع، وضعت مفوضية الاتحاد الأوروبي هذا في الاعتبار عندما ادعت "السيادة التكنولوجية" أيضاً لأهم مشروعين مستقبليين في عام 2020 - لرقمنة الاقتصاد والمجتمع ولتوسيع البنية التحتية للطاقات المتجددة. وفقاً لنموذج الاتحاد الأوروبي المثبت لتوسيع السلطة من خلال نقل اللوائح والقواعد والمعايير في دوائر متحدة في المستقبل، يجب أن تكون شبكات الكهرباء عبر القارات في أيدي الشركات الأوروبية وأن تخضع للتنظيم والرقابة من قبل السلطات المحلية - وثم تدريجياً في مجال السيادة على الدول غير الأوروبية. ولكن مرة أخرى من المتوقع أن تقوم الصين على طول طرق الحرير الجديدة بتصدير أنظمة لتوليد الطاقة اضافة لأنظمتها وقواعدها ومعاييرها.

عندما يتعلق الأمر بالجغرافيا السياسية حول المعايير التكنولوجية، والتي تشمل التغطية بأحدث معايير الاتصالات المتنقلة مثل إتقان سلاسل القيمة المغلقة[8] لإنتاج جميع التقنيات الجديدة، نجد أن الأوروبيين ليس في أيديهم أفضل البطاقات. حيث تشارك الشركات الصينية بالفعل في شبكات الكهرباء في اليونان وإيطاليا والبرتغال وتسعى في كل مكان لتحقيق هدف ضمان توصيل شبكة الكهرباء القادمة من الصين والموجهة نحو الصين. إنها ميزة كبيرة للجمهورية الشعبية أنها تنتج العديد من المواد الخام اللازمة لكهربة و رقمنة الأنشطة الاقتصادية والعسكرية في بلدها أو تستوردها بهدف تحويلها إلى منتجات وسيطة لاستخدامها لاحقاً في العمليات الصناعية. عادة ما يكون هذا عملاً قذراً إلى حدّ ما ، وقد انسحبت منه الشركات الأوروبية والأمريكية في السنوات الأخيرة من أجل التركيز على القيمة الأعلى (أي: أكثر ربحاً) لخطوات في خلق القيمة.[9] ومع ذلك، لم تعد الصين اليوم ترغب في الاكتفاء باستخراج المواد الخام بكميات كبيرة وتحويلها إلى منتجات وسيطة، ولكنها تستخدم كلّ إمكانياتها لدمجها في منتجات نهائية عالية الجودة. حتى أكثر من الاضطرابات في سلاسل القيمة العالمية الناجمة عن الوباء، فإن هذا يؤدي بشكل متزايد إلى تعطيل نظام التقسيم العالمي السابق للعمل.

إعلان مفتوح للحرب على الأنظمة الفيزيائية الحيوية للأرض

[6] - الحرب الهجينة هي إستراتيجية عسكرية تجمع بين الحرب التقليدية والحرب غير النظامية والحرب السيبرانية. يمكن تعريفها أيضًا بأنها الهجمات التي تستخدم وسائل نووية وبيولوجية وكيميائية والعبوات الناسفة وحرب المعلومات. يمكن إطلاق وصف الحرب الهجينة على الديناميكيات المعقدة في ساحة المعركة التي تتطلب ردود فعل مرنة ومتكيفة (المترجم).

[7] Kirsten Westphal, Maria Pestukhova und Jacobo Maria Pepe, Geopolitik des Stroms. SWP-Studie 14/2021.

[8] المترجم - سلسلة القيمة (اليوم) = مسار المنتج / الخدمة بالكامل من المورد عبر الشركة المصنعة إلى العميل النهائي

[9] DERA, Wirtschafsmächte auf dem metallischen Rohstoffmarkt – Ein Vergleich von China, EU und USA, Berlin 2020.

"النقلات" الجيوسياسية التي منحنا إياها صيف 2022، لا تبعث على التفاؤل: كردّ فعل على حرب أوكرانيا، يتم الاستمرار في تشغيل محطات الفحم والطاقة النووية، بل وتوسيعها، ليس في أوروبا فقط. ويتم إطلاق مشاريع جديدة للنفط والغاز في كلّ مكان. لا يمكن وصف هذا إلاّ بأنه إعلان مفتوح للحرب على الأنظمة الفيزيائية الحيوية للأرض. إذا لم يتم إيقاف هذه "الحرب على الكوكب" على الفور، فسوف نعود بأنفسنا بحلول نهاية القرن إلى درجات الحرارة التي شوهدت لآخر مرّة خلال العصر الأيوسيني منذ حوالي 50 مليون سنة، قبل وقت طويل من ظهور "البشر في الهولوسين" (ماكس فريش) .

من المتوقع أن تتعزز الهيمنة الجيوسياسية للولايات المتحدة الأمريكية - على أساس "مجمعها الصناعي العسكري الرقمي" والسعي العنيد لمصالح القوى العظمى، ولكن مع الإهمال التام لأجندة السياسة البيئية. من المحتمل أن تُضعف روسيا اقتصادياً، على الأقل على المدى الطويل، وستتحول – جنوباً وشرقاً لتلعب دوراً ثانوياً مقارنة بالصين -. وبذلك، لن تضطر الدولة فقط إلى بيع المواد الخام للطاقة والعديد من الموارد الزراعية والمعدنية بأسعار الإغراق فقط، ولكن - مثل أوكرانيا - ستصبح جميع الالتزامات البيئية في مهب الريح أيضاً.

لا يزال هناك احتمال أن تصبح الصين القوة المسيطرة يوماً ما على "جزيرة العالم". لكن هذا يفترض أن الولايات المتحدة لا تسعى إلى صراع عسكري مع الصين في أقرب وقت ممكن - بينما لا يزال عدد قواتها البحرية يفوق عدد قوات الصين. علاوة على ذلك، لا يمكن للصين أن تصبح قوة مهيمنة جديدة إلا إذا وجدت حلاً مستداماً للعلاقة الشديدة التوتر بين إمدادات الطاقة والمياه والغذاء في بلدها. لا يعني مصير العالم "غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" (OECD) أياً من اللاعبين الكبار على أي حال. لكن الصورة التي ترسمها أوروبا محزنة بشكل خاص. إنها مرتبطة بتحالف الأطلسي في "ولاء تابع مختار ذاتياً"[10] وستخرج اقتصادياً ضعيفةً للغاية من التزامها العسكري والاقتصادي تجاه أوكرانيا - بسبب الانسحاب المتسرع وغير المدروس لإمدادات الطاقة من روسيا وإنفاقها المضلل على إعادة التسلح والذي إلى جانب التضخم ونقص العرض، مما يقلل بشكل كبير من القدرة التنافسية للصناعة الأوروبية.

بالإضافة إلى ذلك، قد يتسبب الركود العميق، في انخفاض اليورو أيضاً. تعتبر أوروبا في الواقع في وضع متميز نسبياً: فهي تقع في خطوط العرض الوسطى، والتي ستظل على الأقل صالحة للسكن إلى حد كبير حتى في ظل التطورات المتوقعة في المناخ العالمي؛ مجهزة بتنوع كبير في الإنتاج والمعرفة وهياكل التكنولوجيا، وشبكة لا تزال كثيفة من البنية التحتية الاجتماعية وسكان متعلمون نسبياً. أضف إلى ذلك معرفة تاريخ طويل من الحروب الرهيبة بين سكانها وتاريخ أكثر فظاعة من محاولات حل مشاكل أوروبا الداخلية من خلال التوسع الجيوسياسي.

[10] Michael T. Klare, The Ukraine Wars Colleteral Damage, www.tomdispatch.com, 22.5.2022.

في ظلّ هذه الخلفية، يجب أن يكون من الأسهل علينا أن نختار مساراً صلباً لمستقبل لا يزال يستحق العيش، مقارنة مع مستقبل الناس في القارات الأخرى. بالطبع، يجب أن يقطع هذا المبدأ المدمر المتمثل في الرغبة في زيادة إنتاج الطاقة لكل هكتار من الأرض على "السطح الكروي المحدود للأرض" (إيمانويل كانط). بدلاً من ذلك، يجب أن نبدأ فوراً - بالتدخل في تنظيم العقارات والسوق - لتقليل استهلاكنا للطاقة بشكل جذري وكذلك استهلاك المواد الخام لدينا - أولاً إلى مستوى السبعينيات، ثم خطوة بخطوة إلى مستوى الستينيات وأخيراً إلى خمسينيات القرن الماضي. من شأن ذلك أن يمنح "بقية العالم" على الأقل فرصة للبقاء على قيد الحياة، وبفضل التقدم التقني - كما نأمل - التقدم الاجتماعي والأخلاقي الذي تم إحرازه على مدار السبعين عاماً الماضية، لن نضطر إلى مواجهة اي تطور حضاري نحو الخلف.

(*) **(**Birgit Mahnkopf) أستاذ (متقاعد) للسياسة الاجتماعية الأوروبية في كلية برلين للاقتصاد والقانون. وهي عضو في المجلس الاستشاري العلمي لمؤسسة أتاك ألمانيا، ومجلس أمناء معهد الحداثة التضامنية والمجلس الاستشاري لمجلة الوصول المفتوح مومينتوم كوارترلي.(المترجم)

(**) أوراسيا مصطلح جغرافي-جيولوجي لأوروبا وآسيا كقارة مشتركة. تبلغ مساحتها 55 مليون كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 5.5 مليار نسمة. المقال بالألمانية (von der Globalisierung zurück zur Geopolitik-Der Kampf um Eurasien**) صدر في** مجلة أوراق للسياسة الألمانية والدولية **(** Blätter für deutsche und internationale Politik) العدد رقم 10/ 22. (المترجم)

(***) د. حامد فضل الله طبيب اختصاص وناشط حقوقي. عضو مؤسس لمنظمة حقوق الإنسان في الدول العربية (أومراس) في ألمانيا، وعضو في مؤسسة ابن رشد للفكر الحر في ألمانيا. كاتب وقاصّ. تتركز كتاباته على قضايا الهجرة والاندماج في المجتمع الألماني. . يهتم بالترجمة عموما، وخاصة بالأبحاث المتعلقة حول قضايا أوروبا والإسلام..

(****) فادية فضة تعمل في مجال الهجرة واللاجئين، وتهتم بالترجمة وكتابة الابحاث والدراسات المتعلقة بهذا الشأن في المانيا. وناشطة من خلال مؤسسة ابن رشد للفكر الحر في برلين \ المانيا.

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشر الإشارة الى المصدر. 16 تشرين الثاني / أكتوبر 2022 .